● أخبار قصيرة

كيم جونغ أون يؤكد مواصلة تعزيز العلاقات بين كوريا الشمالية والصين

تعهّد الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون بمواصلة تعزيز العلاقات مع الصين، مؤكداً في رسالة تهنئة إلى الرئيس الصيني شي جين بينغ بمناسبة الذكرى الـ١٠٥ لتأسيس الحزب الشيوعي الصيني أنّ تطوير العلاقات التاريخية بين البلدين يُمثل موقفاً ثابتاً لبيونغ يانغ. ووصف القمة الأخيرة التي جمعتهما في بيونغ يانغ بأنها مناسبة تاريخية عكست الإرادة المشتركة للارتقاء بالعلاقات الثنائية. كما شدد على أنّ الصداقة والتعاون بين البلدين يُشكلان ثروةً مشتركةً للشعبين، معرباً عن استعداد بلاده لتعزيز الشراكة الاستراتيجية والتنسيق السياسي. وجاءت الرسالة عقب زيارة شي جين بينغ إلى بيونغ يانغ، الأولى لرئيس صيني منذ سبع سنوات، والتي أكدت متانة العلاقات بين البلدين.

بوركينا فاسو تنضم إلى مالي والنيجر في تقليص النفوذ الفرنسي

أعلنت بوركينا فاسو قطع علاقاتها الدبلوماسية مع فرنسا، متهمةً إياها بدعم الإرهاب، لتنضم إلى مالي والنيجر في مسار تقليص النفوذ الفرنسي بغرب أفريقيا. وترفض باريس هذه الاتهامات، معتبرةً القرار غير مبرر، فيما تدرس اتخاذ إجراءات مضادة. ويرى مراقبون أنّ الخطوة تعكس تحولاً في سياسات دول الساحل نحو تعزيز السيادة الوطنية وتقليل الاعتماد على القوى الاستعمارية السابقة. كما يربط منتقدون تراجع النفوذ الفرنسي بتنامي الحضور الروسي والصيني في المنطقة، بينما تعتبر حكومات أفريقية أنّ السياسات الفرنسية السابقة أسهمت في تفاقم التحديات الأمنية. ويُنظر إلى هذه التطورات بوصفها مؤشراً على إعادة تشكيل موازين النفوذ في القارة الأفريقية.

٨ شهداء في غارات صهيونية على قطاع غزة واستهداف خيام النازحين

استشهد ثمانية فلسطينيين وأصيب العشرات جراء غارات صهيونية استهدفت مناطق متفرقة في قطاع غزة، في ظل استمرار خروقات وقف إطلاق النار. وأسفر قصف منطقة المواصي غرب خان يونس عن استشهاد شخصين وإصابة ٢٧ آخرين، فيما أدى استهداف خيام النازحين قرب جامعة الأقصى إلى استشهاد امرأة وطفلتها وإحراق عشرات الخيام. كما قُتل فلسطيني في بلدة القرارة شمال خان يونس، واستشهد ثلاثة آخرون، بينهم طفل، في قصف استهدف تجمعًا للمواطنين جنوب دير البلح. وواصل جيش الاحتلال عمليات نسف المنازل في شرق مدينة غزة وشمال شرق خان يونس.

أوروبا على حافة التحول الأكبر منذ الحرب الباردة..

هل تقود إعادة التسلح القارة إلى مواجهة مفتوحة مع روسيا؟

تشهد أوروبا تحولا أمنيًا غير مسبوق عبر إعادة التسلح وتعزيز الناتو، وسط تصاعد المخاوف الروسية وتزايد احتمالات التوتر الاستراتيجي

الوفاق/ لم تعُد التحولات الأمنية في أوروبا مجرد انعكاس للحرب في أوكرانيا، بل باتت تُمثل تحولًا استراتيجيًا في العقيدة الأمنية للقارة، مع تصاعد الإنفاق الدفاعي، وتوسيع الصناعات العسكرية، وتعزيز دور حلف شمال الأطلسي بعد عقود من الاعتماد على الدبلوماسية والتكامل الاقتصادي.

وفي المقابل، تنظر روسيا إلى هذه المتغيرات باعتبارها إعادة تشكيل للبيئة الأمنية المحيطة بها، وترى أنّ توسع الناتو والوجود العسكري المتزايد قرب حدودها والدعم الغربي المستمر لأوكرانيا يفرض عليها مراجعة حساباتها الاستراتيجية. وبين الرؤيتين، تقف أوروبا أمام مرحلة دقيقة قد تُعيد رسم ملامح الأمن الأوروبي وتوازناته خلال السنوات المقبلة.

التحول في العقيدة الأمنية الأوروبية.. من مشروع السلام إلى منطق القوة

شكّلت فكرة السلام الدائم الركيزة الأساسية التي قام عليها المشروع الأوروبي عقب الحرب العالمية الثانية، إذ سعت دول القارة إلى استبدال منطق الصراع بالتكامل الاقتصادي والتعاون السياسي. إلا أنّ الحرب في أوكرانيا أعادت رسم الأولويات الأوروبية بصورةٍ غير مسبوقة، لتصبح قضايا الأمن والدفاع في صدارة الأجندة السياسية. فقد شهدت القارة أكبر موجة لإعادة التسلح منذ عقود، مع زيادات كبيرة في الإنفاق العسكري، وتسريع برامج تحديث الجيوش، وتوسيع الاستثمارات في الصناعات الدفاعية، إلى جانب تعزيز التنسيق داخل حلف شمال الأطلسي. ويرى مؤيدو هذه السياسات أنها استجابة لبيئة أمنية متغيرة، بينما يحذر منتقدون من أنّ الاعتماد المتزايد على أدوات القوة العسكرية قد يرسخ حالة الاستقطاب ويُعيد أوروبا إلى منطق الردع الذي طبع سنوات الحرب الباردة.

الرؤية الروسية.. الأمن القومي في مواجهة التحولات الأوروبية

تنظر موسكو إلى التحولات العسكرية الأوروبية من زاوية تختلف جذريًا عن الرؤية الغربية، إذ ترى أنّ الأمن الروسي لا يمكن فصله عن التجارب التاريخية التي جعلت الحدود الغربية مصدرًا دائمًا للتهديد. ومن هذا المنطلق، تعتبر روسيا أنّ توسع حلف الناتو شرقًا، وازدياد الوجود العسكري بالقرب من حدودها، وتصاعد المناورات المشتركة، ليست مجرد إجراءات دفاعية، بل مؤشرات على تغير استراتيجي في البيئة الأمنية الأوروبية. كما تؤكد أنّ استمرار هذا المسار يُعمّق حالة انعدام الثقة، ويجعل أي تعزيز عسكري، مهما كانت مبرراته، قابلًا للتفسير بوصفه تهديدًا مباشرًا للأمن القومي الروسي، الأمر الذي يفرض عليها إعادة صياغة حساباتها الدفاعية والاستراتيجية.

معضلة الأمن.. عندما يتحول الردع إلى وقود للتصعيد

تُعد «معضلة الأمن» من أبرز المفاهيم التي تُفسر طبيعة التوتر القائم بين روسيا وأوروبا. فكلما سعت دولة إلى تعزيز قدراتها العسكرية لحماية أمنها القومي، نظر الطرف المقابل إلى تلك الخطوات باعتبارها تهديدًا مباشرًا يستوجب الرد، لتدخل العلاقات في حلقة متواصلة من سباق التسلح والتصعيد. وفي الحالة الأوروبية، أدى رفع الإنفاق الدفاعي، وتكثيف الانتشار العسكري، وتوسيع المناورات المشتركة إلى تعميق المخاوف المتبادلة، بحيث باتت إجراءات الردع نفسها تُغذي مناخًا من انعدام الثقة، وترفع احتمالات سوء التقدير في بيئة أمنية تتسم بقدرٍ كبير من الحساسية.

القدرات العسكرية.. بين الطموح الأوروبي والتوازن الاستراتيجي

على الرغم من الزيادة غير المسبوقة في الإنفاق العسكري الأوروبي، فإنّ بناء قوة دفاعية موحدة لا يزال يواجه تحديات تتعلق بتعدد أنظمة التسليح، وتباين الرؤى الاستراتيجية بين الدول الأعضاء، واستمرار الاعتماد على المظلة العسكرية الأمريكية في مجالات حيوية. وفي المقابل، تمتلك روسيا قاعدة صناعية عسكرية متقدمة، وترسانة نووية ضخمة، وخبرة واسعة في إدارة الصراعات الممتدة، ما يجعل أي مواجهة مباشرة معها خيارًا بالغ الكلفة والتعقيد. وفي ظل هذا الواقع، تبدو معادلة الردع قائمة على توازن دقيق؛ فهي تُقلل من احتمالات الحرب الشاملة، لكنها في الوقت ذاته تُبقي المنافسة الاستراتيجية والتوتر العسكري في حالة تصاعد مستمر، بما يجعل الأمن الأوروبي أكثر هشاشة وتعقيدًا.

بين الردع والدبلوماسية.. هل لا تزال نافذة الحوار مفتوحة؟

على الرغم من تصاعد حدة الخطاب السياسي والعسكري بين روسيا والغرب، فإنّ عدداً من الخبراء في العلاقات الدولية يرون أنّ الحوار لا يزال يُمثل الركيزة الأساسية لمنع الانزلاق نحو مواجهةٍ أوسع. فالتاريخ يؤكد أنّ الحروب الكبرى لم تكن دائماً نتيجة قرار مباشر بخوض الحرب، بل كثيراً ما اندلعت بسبب سوء التقدير، وانهيار قنوات الاتصال، وتصاعد الشكوك المتبادلة، في ظل سباقات التسلح والاستقطاب السياسي. وفي هذا السياق، تبرز الحاجة إلى إعادة إحياء آليات الحوار الاستراتيجي بين موسكو والعواصم الأوروبية، ليس بوصفها خياراً سياسياً فقط، بل كـضرورة أمنية تفرضها طبيعة المرحلة. فإعادة بناء الثقة، ووضع أطر واضحة لإدارة الأزمات، وتفعيل قنوات الاتصال العسكرية والدبلوماسية، تُمثل جميعها أدوات أساسية للحد من مخاطر الاحتكاك غير المقصود ومنع تحول التوترات الحالية إلى مواجهة يصعب احتواؤها. وفي ظل امتلاك الطرفين قدرات عسكرية هائلة، يبقى الحوار، مهما تعثرت مساراته، الوسيلة الأكثر واقعية للحفاظ على الاستقرار الأوروبي وتجنب الانزلاق إلى صراع ستكون تداعياته أوسع من حدود القارة نفسها.

تصاعد نشاط الناتو على الحدود الروسية.. مصدر دائم للقلق الاستراتيجي

إلى جانب خطط إعادة التسلح الأوروبية، تنظر موسكو إلى النشاط العسكري المتزايد لحلف شمال الأطلسي على طول حدودها الغربية باعتباره أحد أبرز المتغيرات التي أعادت تشكيل البيئة الأمنية في القارة. وتشير روسيا إلى اتساع نطاق المناورات العسكرية التي يُنفذها الحلف، وزيادة انتشار قواته ومعداته في دول أوروبا الشرقية، معتبرةً أنّ هذه التحركات تتجاوز مفهوم الردع التقليدي وتؤسس لواقع أمني أكثر توترًا.

وفي هذا السياق، تؤكد الخارجية الروسية أنّ بعض التدريبات العسكرية تتضمن سيناريوهات هجومية، الأمر الذي يُعزز مخاوفها بشأن طبيعة التحولات الجارية في العقيدة العسكرية للحلف.

ورغم هذا التصعيد، تؤكد موسكو أنها لا تزال تدعو إلى صياغة ترتيبات أمنية تقوم على مبدأ الأمن المتبادل وعدم الإضرار بمصالح أي طرف، معتبرةً أنّ استمرار عسكرة القارة الأوروبية وتوسيع البُنية العسكرية للناتو من شأنه أن يزيد من تعقيد المشهد الأمني، ويكرس حالة الاستقطاب التي تخيم على العلاقات الروسية الغربية.

ختاماً تكشف التطورات المتسارعة أنّ أوروبا تشهد تحولًا جذريًا في عقيدتها الأمنية، مع انتقالها من مرحلة الاعتماد على الدبلوماسية إلى توسيع قدراتها العسكرية وتعزيز سياسات الردع. وفي المقابل، ترى روسيا أنّ هذه التحولات لا يمكن فصلها عن بيئتها الأمنية، وأنّ استمرار التوسع العسكري الغربي يفرض عليها إعادة صياغة أولوياتها الاستراتيجية.

ومع استمرار الحرب في أوكرانيا وارتفاع مستوى التوتر، تبدو القارة الأوروبية أمام مرحلة تتسم بتعقيدٍ غير مسبوق، حيث تتداخل الحسابات العسكرية والسياسية في رسم ملامح النظام الأمني الجديد. وستظل كيفية إدارة هذا التحول أحد العوامل الحاسمة في تحديد مستقبل الاستقرار الأوروبي في السنوات المقبلة.

الاحتلال الصهيوني يوسع عدوانه في ريف درعا ويطلق النار على محتجين

نقل المرصد السوري لحقوق الإنسان، عن مصادر أهلية في ريف درعا الغربي، أنّ قوات الاحتلال الصهيوني المتمركزة في ثكنة الجزيرة، غرب قرية معرية، أطلقت النار باتجاه شبان المحتجين أثناء تجمعهم قرب الموقع، في محاولة لعرقلة تقدم القوات نحو منطقة حوض اليرموك.

وأشار المرصد إلى أنّ الشبان «أقاموا حاجزًا ميدانيًا في المنطقة، قبل أن ينسحب عدد منهم لاحقًا، لتتقدم القوات الصهيونية نحو موقع الحاجز، وسط إطلاق نار كثيف باتجاه الأحياء السكنية القريبة».

ووفقاً للمرصد السوري، شهدت المنطقة حالةً من التوتر الشديد، «فيما لم ترد حتى الآن معلومات مؤكدة عن وقوع إصابات أو خسائر بشرية نتيجة إطلاق النار».

كما أشار المرصد السوري إلى تسيير قوات مراقبة فض الاشتباك التابعة للأُمم المتحدة (الأندوف) دوريةً ميدانيةً تفقديةً في قرية عابدين والبلدات المحيطة بها في منطقة حوض اليرموك بريف درعا الغربي، وذلك عقب التصعيد العسكري الصهيوني الذي شهدته المنطقة في الساعات الماضية.

وكانت قرية عابدين في منطقة حوض اليرموك قد شهدت، ليل الأحد، قصفًا وتوغلًا لقوات الاحتلال، حيث اعترض أهالي القرية تحركات الدوريات الصهيونية ورشقوها بالحجارة، تعبيرًا عن رفضهم استمرار وجودها. كما عمد عدد من الشبان إلى إغلاق الطريق الواصل بين قريتي جملة وعابدين، عبر وضع الحجارة في وسطه، لمنع مرور الدوريات.

في السياق، أطلقت قوات الاحتلال الصهيوني الرصاص الحي في الهواء لتفريق المحتجين وترويع المدنيين، كما أطلقت قنبلةً مضيئةً في أجواء منطقة حوض اليرموك، بالتزامن مع تحركاتها العسكرية.

نادي الأسير يدعو الصليب الأحمر إلى الضغط لاستئناف زيارات الأسرى

دعا نادي الأسير الفلسطيني اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى تكثيف جهودها والضغط لاستئناف زيارات الأسرى الفلسطينيين في السجون الصهيونية، وإنهاء سياسة منع الزيارات التي تصاعدت منذ اندلاع الحرب على قطاع غزة. وأكد رئيس النادي، عبد الله الزغاري، أنّ الانتهاكات بحق الأسرى تجاوزت كل الحدود، مشيرًا إلى أنّ شهادات الأسرى المفرج عنهم بعد انتهاء محكومياتهم تكشف عن تعرضهم لعمليات تعذيب ممنهج، وتجويع، واعتداءات متواصلة، إلى جانب تدهور أوضاعهم الجسدية والنفسية، وهو ما وصفه بأنه يعكس نهجًا ممنهجًا في التعامل مع الأسرى. وأوضح الزغاري أنّ استمرار منع اللجنة الدولية للصليب الأحمر من زيارة الأسرى يُشكل اختبارًا حقيقيًا لقدرة المجتمع الدولي على حماية المؤسسات الإنسانية وتمكينها من أداء مهامها وفق القانون الدولي، محذرًا من أنّ هذه السياسة تأتي في إطار محاولات تقويض دور المؤسسات الدولية العاملة في الأراضي الفلسطينية.

وانتقد الزغاري قرار المحكمة العليا الصهيونية الذي اعتبر استمرار منع زيارات الصليب الأحمر إجراءً غير قانوني، مؤكدًا أنّ القرار يفتقر إلى أي قيمة عملية ما دام لم يُنفذ على أرض الواقع. كما اتهم المؤسسة القضائية الصهيونية بتوفير غطاء قانوني لسياسات الاحتلال وانتهاكاته بحق الأسرى الفلسطينيين.

من جانبها، أكدت اللجنة الدولية للصليب الأحمر جاهزيتها لاستئناف زيارات الأسرى فور السماح لها بذلك، مشيرةً إلى أنها تتابع الملف بانتظار قرار رسمي يُتيح لها الدخول إلى مراكز التوقيف والسجون الصهيونية.

وفي سياقٍ متصل، فشل الكنيست الصهيوني في تمرير مشروع قانون كان يهدف إلى منع ممثلي اللجنة الدولية للصليب الأحمر من زيارة الأسرى الفلسطينيين أو الحصول على معلومات عنهم، بعد ما سقط المشروع في القراءة الأولى لعدم حصوله على الأغلبية المطلوبة.